إثبات الصفات الفعلية: الرضا، والغضب، والسخط، والكره، والمقت

قال المؤلف –رحمه الله تعالى–:

(وَقَوْلُهُ: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ} [المائدة: ١١٩، التوبة: ١٠٠، المجادلة: ٢٢، البينة: ٨]، وَقَوْلُهُ: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ} [النساء: ٩٣]، وَقَوْلُهُ: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ} [محمد: ٢٨]، وَقَوْلُهُ: {فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ} [الزخرف: ٥٥]، وَقَوْلُهُ: {وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ} [التوبة: ٤٦]، وَقَوْلُهُ: {كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف: ٣]).

(الشرح)

صفات ربنا، سبحانه وتعالى، تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الصفات الذاتية: وهي الملازمة لذاته، سبحانه وتعالى، التي لا تنفك عنه؛ فهو مُتصف بها دومًا؛ لا يُتصور أن يخلو الرب منها؛ كالعلم، والقُدرة، والسمع، والبصر، والحياة.

القسم الثاني: الصفات فعلية: وهي المتعلقة بمشيئته وحكمته، أي يفعلها متى شاء كيف شاء؛ مثل صفة الاستواء، والنُزول، والإتيان، والضحك، والعجب.

وقد زعم نفاة الصفات أن إثبات الصفات الفعلية يلزم منه أن يكون الله، عز وجل، محلًا للحوادث، لأن إثباتها لله يقتضي أن يكون طرأ عليه شيء لم يكن، وحينئذٍ إما أن يكون كمالًا أو نقصًا، ولا ريب أنه كمال، فإذا كان كمالًا فقد كان قبل ذلك غير متصف بالكمال، وهذا ممتنع، فلا بد من نفيها عن الله، وتأويل إضافتها إلى الله تأويلًا مجازيًا.

وقد توصلوا بهذه الشُبهة؛ (نفي حُلول الحوادث)، إلى إضلال كثير من الناس، وردوا كثيرًا من الصفات الفعلية، التي أثبتها الله تعالى لنفسه، أو أثبتها له نبيه، صلى الله عليه وسلم.

والجواب عن ذلك يسير، وهو أن يقال: إن جنس هذه الصفات الفعلية قديم، وأنواعها وآحادها متجدد، بحسب ما تقتضيه مشيئته وحكمته؛ فالله، سبحانه وبحمده، لم يزل فعالًا، كما قال عن نفسه: {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ} [هود: ١٠٧]؛ فلا يُقال: حدث بعد أن لم يكن! فليس هناك تلازم بين الفعل والحدوث، بالمعنى الذي أراده المتكلمون، وإذا كان المخلوق يوصف بأنه مُتكلم، وفاعل، ولا يلزم من وصفه بالكلام والفعل، أن يكون طوال الوقت في كلام مستمر، وفعل دائب، بل يتكلم ويفعل بحسب الدواعي، ويعد ذلك كمالًا في حقه؛ فالخالق أولى بالكمال.

فأصل الصفة وجنسها ذاتي قديم، وآحادها وأفرادها فعلي حادث، فما أضافه الله تعالى لنفسه؛ من الصفات الفعلية، لا يُعد من الحُدوث الذي يقتضي نقصًا، وإن سُمي حُدوثًا، ولهذا قال تعالى: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ} [الأنبياء: ٢]، وقال: {وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ} [الشعراء: ٥]؛ فوصف جديد كلامه، ووحيه بالحدوث، ولا يمكن أن يُقال: إنه لم يكمل بصفاته حتى حصل ذلك.

والمتكلمون وقعوا في مثل ما فروا منه؛ فإنه لو قِيل لهم: لم أنكرتم صفة الرحمة؟ لقالوا: لأن الرحمة ضعف ورقة في النفس، وهذا من صفات المخلوقين؛ فيُقال لهم: فالإرادة التي أثبتموها ميل في النفس إلى التخصيص، وهذا من صفات المخلوقين؛ فيلزمكم، فيما نفيتموه، نظير ما فررتم منه، فيما أثبتموه.

والإرادة، التي يحيلون عليها في تأويلهم للصفات الفعلية، وصف للإنسان، بل ولغير الإنسان؛ قال تعالى: {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ} [الكهف: ٧٧]؛ فلا يلزم من إضافة الوصف إلى عدة موصوفين أن تكون الحقيقة والكيفية واحدة في جميعهم، بل هو بحسب من أُضيف إليه، فإذا أُضيف إلى الله، عز وجل، كان له منه المثل الأعلى، المُنزه عن كل شائبة نقص، وإذا أُضيف إلى المخلوق صار له منه المثل الأدنى، الذي يليق به؛ بل إن المخلوقات نفسها تتفاوت في هذه الإضافة؛ فالناس ليسوا سواءً في أسماعهم، ولا أبصارهم، ولا علومهم، ولا قدراتهم، ومع ذلك يُوصفون جميعًا بالعلم والسمع، والبصر، والعلم، والقدرة، باعتبار أصل المعنى؛ فإذا كان هذا التفاوت بين المخلوقين، فمن باب أولى أن يكون بين الخالق والمخلوق.

والمتكلمون اشمأزوا من إثبات الصفات الفعلية، ونقلوها إلى معان مجازية، غير مُرادة لله، عز وجل، بلا دليل، ولا أثارة من علم، بل بمحض الشبهات والظنون، والمقدمات العقلية الفاسدة. أما السلف -رحمهم الله-فساقوا القول، في صفات الله، سوقًا واحدًا، سواءٌ منها الذاتية، أو الفعلية، أو الخبرية؛ وهو الإقرار والإمرار.

قوله: {رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ} [المائدة: ١١٩، التوبة: ١٠٠، المجادلة: ٢٢، البينة: ٨]:

الرضا صفة معروفة، معهودة في الذهن، وهي نقيض السخط؛ فلله من الرضا ما يليق به، وما يقتضي فعل ما يُحبه المرضي عنه، من إكرامه وإنعامه. لكن فرق بين المقتضي والمقتضى؛ فالمقتضي وصف قائم به، والمقتضى إكرامه وإنعامه على أوليائه.

وأما رضاهم عنه فمن جهتين:

- رضاهم به ربًا ومعبودًا، لما علموه من صفات كماله، ونعوت جلاله؛ فعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ)[1].

- رضاهم عن جزيل عطائه، وصدق موعوده، كما قال أهل الجنة: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ (٣٤) الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ} [فاطر: ٣٤، ٣٥]، وقالوا: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ} [الزمر: ٧٤]

قوله: {ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}: رضا الله على عبده هو الفوز العظيم، فبه أحله دار المقامة من فضله، وغفر ذنبه، ونعّمه بأنواع النعيم؛ المعنوي والحسي، كما في الحديث القدسي: (أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ)[2].

والأثر المسلكي للعلم بصفة الرضا، أن ذلك يحمل النفوس المؤمنة على طلب رضاه، والبحث عن مراضيه، من الأعمال والأقوال الصالحة، التي يحصل بها الرضا.

قوله: {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} [النساء: ٩٣]: القتل أنواع ثلاثة: عمد، وشبه عمد، وخطأ.

فقتل العمد: أن يقصد من يعلمه آدميًا معصومًا فيقتله، بما يغلب على الظن موته به.

والقصد هو العمد، والعلم هو التحقق من آدميته؛ فلا يظنه حيوانًا، أو طيرًا، والمعصوم هو المسلم، والمعاهد، والذمي، والمُستأمن، أما الحربي فليس بمعصوم.

فإن قَصَد من يعلمه آدميًا معصومًا فأصابه بما يغلب على الظن موته به؛ بأن يُصيبه بمُثقّل، أو مُحدد، أو ببندقية، أو مسدس، أو سيف، أو خنجر.

وشبه العمد: أن يقصد جناية، لا تقتل غالبًا، ولم يجرحه بها؛ كما لو ضربه بعصى، أو وكزه، فمات؛ فهذا لا يحصل به الموت عادة.

وقتل الخطأ: أن يفعل ما له فعله، فيموت بسببه دون قصد؛ كما يقع في حوادث السيارات.

(فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ): اسم من أسماء النار؛ سميت بذلك لجُهمتها، وظلمتها.

---

[1] أخرجه مسلم: رقم (٣٨٦).

[2] أخرجه البخاري: رقم (٣٢٤٤)، ومسلم: رقم (٢٨٢٤).

وظاهر الآية يدل على أن القاتل يخُلد في النار، وهذا مشكل على ما تقرر من أن أصحاب الكبائر، دون الشرك، لا يُخلدون في النار؛ فأُجيب بأنه لم يذكر هنا التأبيد، فدل على أنه يمكث مدة طويلة في نار جهنم، ومآله إلى الجنة.

ولاريب أن إزهاق النفوس من أعظم الجرائم، حتى قال النبي، صلى الله عليه وسلم: (لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ)[١]، ولما رأي الكعبة قال: (مَا أَطْيَبَكِ وَأَطْيَبَ رِيحَكِ، مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكِ، مَالِهِ، وَدَمِهِ، وَأَنْ نَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا!)[٢]، وقال: (لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا)[٣]، فدل على أن هذه الجريمة من أعظم الكبائر، التي تُورث صاحبها خلودًا ومُكثًا طويلًا في النار، وقواعد أهل السنة والجماعة تقضي بأن من ارتكب كبيرة، دون الشرك بالله، فإنه لا يُخلد تخليدًا مؤبدًا في النار؛ لقول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ} [النساء: ١١٦]، والقتل، لا شك، دون ذلك؛ فيكون داخلًا في عموم المشيئة.

قوله: {وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ}: هذا موضع الشاهد، فالله تعالى قد أضاف الغضب إلى نفسه، فدل على إثبات صفة الغضب لله تعالى، على ما يليق به، والغضب في محله يُعد من الكمالات، بل إن الآدمي لو كان فاقدًا للغضب لعُدّ ذلك نقصًا فيه، وعيبًا؛ لأنه إذا فقد الغضب لم يغر على محارمه، ولم ينتصر للحق، ولم يتمعر وجهه لانتهاك حرمات الله، ولم تأخذه الحمية للدين، إلى غير ذلك؛ ففاقد الغضب مذموم، ولهذا قال الله: {وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ} [آل عمران: ٩٣]، ولم يقل: والفاقدين الغيظ، وعن عائشة -رضي الله عنها-: (وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ بِهَا)[٤].

فالغضب المحمود، ما حمل صاحبه على أمر مطلوب شرعًا؛ كالجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونُصرة المظلوم، وما أشبه ذلك، والغضب المذموم، ما حمله على أمر ممنوع شرعًا؛ كالعدوان، والثأر بالباطل، والجهر بالسوء من القول؛ كالسباب والقذف، ونحو ذلك.

فالغضب، في أصله، وصف كمال، لكن إذا استعمل في غير محله صار مذمومًا؛ فلهذا كان لربنا سبحانه منه الوصف الأكمل؛ وهو أنه يغضب لما يقتضي الغضب، ومن ذلك: قتل المؤمن.

قوله: {وَلَعَنَهُ}: اللعن هو: الطرد، والإبعاد عن رحمة الله تعالى.

---

[١] أخرجه الترمذي: رقم (١٣٩٥) والنسائي: رقم (٣٩٨٧).

[٢] أخرجه ابن ماجه: رقم (٣٩٣٢) واللفظ له، والطبراني في الكبير: رقم (١٠٩٦٦).

[٣] أخرجه البخاري: رقم (٦٨٦٢).

[٤] أخرجه البخاري: رقم (٣٥٦٠)، ومسلم: رقم (٢٣٢٧).

قوله: {وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}: وحسبك بما عظمه العظيم! فلهذا كانت صيانة الدماء من أعظم مقاصد الشريعة، وأحد الضرورات الخمس حفظ النفس، وهذا يُوجب للمؤمن الحذر من التساهل في الدماء، واستباحتها تحت مُسوغات موهومة، يزينها الشيطان؛ كحال بعض التكفيريين، والغُلاة، الذين لا يُبالون بدماء المسلمين، كأنما يقتل أحدهم حمامة، أو عُصفورًا، أو ذُبابة، أو يهدر دماء المعصومين من غير المسلمين؛ كالمعاهدين، والمُستأمنين، والذميين؛ قال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا)[١]؛ لأنه قد دخل في عهد أهل الإسلام، فكان احترامه من احترام الدين والملة؛ فالتهاون في أمر الدماء من تعريض النفس لأعظم الورطات والعُقوبات في الدنيا والآخرة؛ فعلى المؤمن أن يُعظم في قلبه حُرمات المُسلمين، وحقوق الآدميين، فلا يجتاحها بغير حق؛ قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ)[٢].

وعلى طالب العلم أن يُبين لمن حوله هذا الأمر، فإنه لم يزل يجري في أمة محمد، صلى الله عليه وسلم، على مر القرون من يستسهل أمر الدماء، فتظهر الخوارج جيلًا إثر جيل؛ كلما فني منهم قرن طلع قرن آخر، وإن كان ظاهرهم الصلاح، فقد قال النبي، صلى الله عليه وسلم، واصفًا إياهم: (يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ)[٣]، ورغب في قتالهم، فقال: (لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ)[٤]؛ فالحذر الحذر من هذا المنزلق الخطير.

وقد شَرِق أهل البدع بإثبات صفة الغضب، وأولوا معنى الغضب إلى الانتقام، أو إرادة الانتقام؛ قال الشيخ مرعي الكرمي في حكاية تأويلهم: (والغضب هيجان النفس لإرادة الانتقام، أو غليان دم القلب. وعند إسناده إليه تعالى يراد به غايته؛ فإن كان إرادة الانتقام من العاصي فإنه من صفات الذات، وإن كان إحلال العقوبة كان من صفات الفعل)[٥].

والواقع أنهم حرفوا صفة الغضب إلى صفة أخرى يُثبتونها وهي الإرادة؛ فنقلوها من مُراد الله تعالى إلى مُراد ادعوه من أنفسهم، بلا دليل، ولا أثارة من علم؛ ولا ريب أن هذا من الضلال البين، والله تعالى

---

[١] أخرجه البخاري: رقم (٣١٦٦).

[٢] أخرجه البخاري: رقم (٦٨٧٨)، ومسلم: رقم (١٦٧٦).

[٣] أخرجه البخاري: رقم (٦٩٣٣).

[٤] أخرجه البخاري: رقم (٤٣٥١)، ومسلم: رقم (١٠٦٤).

[٥] أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات: (٧١).

أعلم بما قال، وهو أعلم بنفسه، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من خلقه، وهذا من أعظم التجني والعُدوان على النصوص، والجُرأة والقول على الله بغير علم.

وقد ألجم شيخ الإسلام المتكلمين بالحجة والبرهان، في "الرسالة التدمرية"، فقال: (يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض. فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام. قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق. قيل لك: وهذا غضب المخلوق. وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات. وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة)[1].

وحقيقة حال القوم أنهم شبهوا أولًا، وعطلوا ثانيًا! فقد فهموا من النصوص خلاف مُراد الله، وظنوا أنها تفيد التشبيه، ففروا من التشبيه إلى التعطيل، كمن فرّ من حفرة فوقع في أُخرى، ولو أعطوا النصوص حقها، لعلموا أن الغضب، الذي أثبته الله لنفسه، غضب يليق به، يدل على كمال صفاته وعظيم ذاته، وليس ما تبادر إلى أذهانكم من المعاني البشرية.

والغضب صفة فعلية؛ فالله يغضب لوجود مُقتضى الغضب، ففي حديث الشفاعة الطويل: (إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ)[2]، وهذا صريح في الدلالة.

قوله: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ} [محمد: ٢٨]: هم المُنافقون، الذين في قلوبهم مرض، وقد دلت هذه الآية على إثبات صفة السخط لله عز وجل؛ فالله تعالى سخط يليق به،

---

[1] التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (٣١-٣٢).

[2] أخرجه البخاري: رقم (٤٧١٢)، ومسلم: رقم (١٩٤).

وللمخلوق سخط يليق به، وإذا كان سخط المخلوق يصاحبه كلمات عصبية، وتصرفات غير متزنة، فسخط الخالق مُنزه عن هذه اللوازم؛ فالله تعالى قد أضاف السخط إلى نفسه؛ فلا وجه لنفي ما أثبت لنفسه.

قوله: {وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ}: دلت على إثبات صفة الرضا، وقد تقدم الكلام عنها.

قوله: {فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ} [الزخرف: ٥٥]: أي أغضبونا، والمُراد بهم: آل فرعون؛ أي فلما وقع منهم التكذيب غضب الله تعالى عليهم فأحل بهم المَثُلات وأغرقهم؛ فدلت على إثبات صفة الغضب؛ إذ الأسف بمعنى الغضب، ودل أيضًا على إثبات الانتقام لله، عز وجل.

قوله: {وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ} [التوبة: ٤٦]: هم المنافقون، في غزوة تبوك، الذين كانوا يُرجفون في المدينة، ويقولون: {لَا تَنفِرُوا فِي الْحَرِّ} [التوبة: ٨١]، ويُشيعون المقولات التي يوهنون بها همة المسلمين عن الغزو، وإنما {بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ} [التوبة: ٤٢]، فخذلهم الله تعالى وأقعدهم جزاءً وفاقًا، وهذا دليل على أنه سبحانه يُضل من يشاء، ويهدي من يشاء، وأنه يُعين من أحب، ويخذل من أبغض.

وقد دلت الآية على إثبات صفة الكُره لله سبحانه، فلله تعالى كُره يليق به؛ لا يُشبه كُره المخلوق، لا يلزم عليه شيء من اللوازم البشرية؛ فنُثبت لله ما أثبت لنفسه، ونُعطي النصوص حقها، ولا نتعرض لها بأي لون من ألوان التحريف، أو التعطيل.

قوله: {كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف: ٣]: المقت: أشد البُغض، وهذه الآية جاءت بعد قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف:٢]، كان بعض المؤمنين يتمنون أن يُفرض عليهم الجهاد، كما قال الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ} [النساء: ٧]، فلما فرض حصل عندهم كُره وتضايق من هذا الأمر، فعتب الله عليهم.

ولو أنهم لم يقولوا شيئًا لكان أعذر لهم، وقد قيل: إن البلاء مُوكل بالمنطق؛ فلهذا ينبغي للإنسان أن يقتصد، فلا يقول قولًا يندم عليه في المستقبل، ويعجز عن الوفاء به، ولطالما قال الإنسان قولًا، في حال نشاط وإقبال، ثم يُبتلى ويعجز، فكن مُتحفظًا يا عبد الله، إذا هممت بقول فأمسك، واعقد في قلبك النية الصالحة، واسعَ في حصوله.

أما الأثر المسلكي لعلم الإنسان أن الله تعالى يغضب، ويسخط، ويكره، فهو ألا يتعرض لمساخط الله، وغضبه، وكرهه، بل يتجنب ذلك ويفر منه؛ فإذا علم أن أمرًا يجلب غضب الله، وسخطه، ومقته،

حمله ذلك على الفرار منه، وعدم التعرض له، وإذا كُنا في حياتنا الدُنيا مع والدينا ورؤسائنا، ومن له ولاية علينا، نتحاشى ما يُثير غضبهم، وهم خلق مثلنا، فكيف الأمر مع الله، عز وجل!

وهذا الأثر المسلكي يقابل الأثر المسلكي لإيمان المؤمن بإثبات صفة الرضا لله، هذا يحمله على التعرض لمراضي الله، وهذا يحمله على تحاشي مساخط الله؛ فما أعظم ثمرات الإيمان بأسماء الله وصفاته، وتحقيق معانيها على القلب والجوارح!